مشاريع الشراكة الصناعية ودورها في نقل التكنولوجيا

– حالة الشراكة الأورومتوسطية

أ.مسعي عبد الكريم

د.مزريق عاشور

جامعة بالشلف

الملخص :

إن الشراكة الأورومتوسطية تقوم أساسا على فكرة انشاء منطقة للتبادل الحر، تضم الاتحاد الاوروبي من جهة و 12 دولة متوسطية من جهة أخرى ، وهي قائمة على فرضية الآثار الايجابية المترتبة على الانفتاح في التبادلات التجارية والمالية التي تسمح بالتخصص الدولي للمنطقة، وهي تتميز عن السياسات المتوسطية السابقة للاتحاد الأوروبي التي كانت تعمل على التعاون من أجل التنمية، حيث استغلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية ضعف البلدان النامية وتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وطرحت مشروعها المتعلق بعقد شراكة ثنائية مع دول البحر الابيض المتوسط الجنوبية.

إن التجسيد الفعلي لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية لا يزال تحت العديد من القيود بالرغم من تجسيده النظري من خلال اتفاقيات الشراكة ، فهو يفرض على الدول المتوسطية إعادة هيكلة إقتصادية شاملة تعمل على مواجهة الآثار المترتبة عن الشراكة خصوصا ما يتعلق بالقطاع الصناعي والتكنولوجيا الحديثة حيث تعد قضية نقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم النامي إحدى الإشكاليات الرئيسة التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين . ولا تقتصر أهمية هذه القضية على بلد دون آخر، ولا على مجتمع دون غيره؛ إ□ا قضية تهم كل الأطراف سواء تلك المصدرة للتكنولوجيا أو المستوردة لها.

الكلمات المفتاحية: الشراكة،الاورومتوسطية،نقل التكنولوجيا.

Abstract :

The Euro-Mediterranean partnership is based mainly on the idea of creating a free trade area, comprising the European Union on the one hand and 12 Mediterranean countries on the other hand, it is based on the positive effects of openness in trade and financial exchanges that allow international specialization of the region hypothesis, which is distinct from the previous Mediterranean policy The European Union, which has been working on cooperation for development, where the European Economic Community exploited the vulnerability of developing countries and the deterioration of the economic, social and security situation and put forward its project on hold a bilateral partnership with the southern Mediterranean countries.

The actual embodiment of the Convention on the Euro-Mediterranean Partnership is still under many restrictions in spite of the theoretical incarnation through partnership agreements, it imposes on the Mediterranean countries re comprehensive economic restructuring working to counter the effects of partnership especially with regard to the industrial sector and modern technology where it is the issue of technology transfer to the countries of the developing world, one of the main problems facing humanity in the twenty-century atheist. The importance of this case is limited to the country without the other, nor on the society without the other; they issue of concern to all parties, both those exporting or importing technology, and this Masnttrq him in this intervention.

Keywords: Partnership, the Euro-Mediterranean, the transfer of technology.

تمهيد:

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية والإلحاح في العديد من دول العالم الثالث والعالم العربي، والجديد في الأمر أن الكثير من المؤسسات الدولية بدأت مؤخرا في فرض الخوصصة أو اللجوء إلى الشراكة كشرط سابق أو ملازم للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية. وتعود جذور الخوصصة والشراكة إلى مرحلة منتصف السبعينيات حينما بدأت الدول الصناعية تعاني من التضخم المالي المرفق بالجمود الاقتصادي بسبب الانفجار الذي حدث في أسعار النفط الخام وذلك لأول مرة في تاريخ اقتصاد الدول الصناعة الحديثة. إن الشراكة بمفهومها وكما تضمنها إعلان برشلونة ليست إتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسي محدد ، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الإقتصادية السياسية والإجتماعة والثقافية ، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الإنفتاح بين الأطراف المشاركة .كما تدعم الشراكة الإتحاد الأوروبي لأنها تسهم في قيام منطقة إقتصادية إسراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها إلتزامات معنوية ومادية حيال الدول المتوسطية الأخرى ، بمعنى أن عليها أن تدفع ماسماه الإقتصادي الكندي pierre jean bibeau ضريبة القوة أو ضريبة القيادة .

مما سبق يمكننا طرح الاشكال التالي:

❖ مامدى مساهمة مشاريع الشراكة الأورومتوسطية في نقل تكنولوجيا؟

أهمية الدراسة: لاشك أن موضوع نقل التكنولوجيا كان ولا يزال من الموضوعات الحاكمة في مجال التنمية بجميع أنواعها بكافة الدول بصفة عامة والدول النامية والآخذة في النمو بصفة خاصة. ومن الأسباب التي فرضت أهمية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلي الدول النامية، الفجوة العميقة التي لا تزال قائمة في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة من جانب،والدول الأخري من جانب آخر، حيث تولدت لدي الدول النامية قناعة قوية بالدور الحاسم المنسوب للتكنولوجيا في عملية التنمية، على أساس أن اقتران نقل التكنولوجيا بمسألة التصنيع وبالتحديد مشاريع الشراكة الصناعية تعد علاجاً لمشكلة التخلف وعاملاً أساسياً يسمح بسد الفجوة التكنولوجية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة.

وبالتالي ارتأينا إلى تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

أولا:مفهوم الشراكة الأجنبية وأنواعها

ثانيا:الشراكة الصناعية

ثالثا: الشراكة الاورومتوسطية

رابعا:طرق نقل التكنولوجيا

خامسا: علاقة الشراكة بنقل التكنولوجيا

أولا:مفهوم الشراكة الأجنبية وأنواعها

1.مفهوم الشراكة:

ظهرت الشراكة كمنهج نظري وكسياسة اقتصادية في أواخر الثمانينات،فأصبحت تمثل الحل الرابط بين القطاع العام والقطاع الخاص، قبل أن تتحول الى آلية للتعاون والتكامل بين متعاملين اقتصاديين

من جنسيات مختلفة، لتصبح بذلك أهم وسيلة للحد من السياسات الاحتكارية التي كانت المؤسسات الاقتصادية تلجأ اليها بفعل تزايد حدة المنافسة فيما بينها،فهي بذلك تعتبر استراتيجية وضعتها المؤسسات الاقتصادية لمسايرة الاوضاع التي كانت تعيشها.[1]

وتعرف الشراكة على أنها "مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان أو شخصان من دولتين مختلفتين".[2]

2-أشكال (أصناف) الشراكة :

اهتم العديد من الباحثين بتصنيف الشراكة.وتباينت تصنيفاتهم باختلاف المداخل النظرية والمفاهيمية التي تبنوها في تصنيف الشراكة،أو باختلاف المعايير التي اعتمدوها في التصنيف.وجاء بعض هذه التصنيفات عاما،منطلقا من منظور واسع للشراكة،وفلسفته العميقة،وتوجهاته العريضة.وجاء بعضها الآخر أكثر تحديدا،معتمدا معيارا أو أكثر للتصنيف،مثل نمط التنظيم أو اتخاذ القرار،أو نوع القطاع،أو طبيعة النشاط،أو جهة المبادرة،أو طبيعة العقد،أو نوع الملكية،أو غيرها.وتجدر الإشارة إلى وجود بعض التشابه في هذه التصنيفات،إلا أن معايير التصنيف،وطرق استنباطها متباينة.[3]

ومن أجل تسهيل الرجوع الى تصنيفات الشراكة البارزة ككل،يبين الجدول رقم (01) أدناه خلاصة بهذه التصنيفات وتفريعاتها،كما يبين المعايير التي بموجبها التصنيف.

جدول رقم 01: خلاصة بتصنيفات الشراكة البارزة وتفريعاتها والمعايير التي صنفت بموجبها

نمط التصنيف	معيار التصنيف	تفرعات التصنيف
التصنيف العام للشراكة	أدبيات الموضوع	• الشراكة التعاقدية • الشراكة التعاونية
تصنيف الشراكة متعددة الأبعاد	العلاقات المؤسسية	• نموذج هيئة النخبة • نموذج التنظيمات غير الحكومية • نموذج السلطة شبه الرسمية.
تصنيف الشراكة متعدد الأبعاد	طبيعة النشاط	• النموذج الاستشاري • نموذج السياسة المركزة • النموذج الوظيفي العملياتي
تصنيفات الشراكة التعاقدية	عقد الشراكة	• عقد خدمات • عقد ادارة • عقود الايجار • عقد البناء والتشغيل والتحويل
تصنيفات الشراكة التعاقدية	المبادرة	• شراكة بمبادرة القطاع العام • شراكة بمبادرة القطاع الخاص • شراكة بالتعيين • شراكة بنظام حق الامتياز ويتفرع عنها: شراكة مرتبطة بقطاع محدد، وشراكة مرتبطة بمشاريع معينة، وشراكة مرتبطة بمنطقة جغرافية.
التصنيفات وفق نمط التنظيم	نمط التنظيم	• الادارة المصفوفة • التخطيط المشترك • العمل والتنسيق المشترك والتعاون والاتحاد والشراكة والتحالف. • الإدارة المشتركة أو الوكالة المشتركة

		• الشراكة التعاقدية • الشبكيات • فرق المهام او المجموعات الإرشادية • التعاون القطاعي البيني • الشبكات التوليدية او البراعمية
التصنيف وفق التعلم	التعلم	• الشراكة التعلمية المؤسسية • الشراكة التعلمية المستجيبة • الشراكة التعلمية العفوية
التصنيف وفق الملكية والمنافسة	الملكية والمنافسة	• الشراكة غير الرسمية • الشراكة الاحتوائية • المشاريع المشتركة دون رأس المال • التعاقد

المصدر: عادل محمود الرشيد،إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص(المفاهيم–النماذج–التطبيقات)،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2006 ،ص ص 70،71.

نلاحظ أن الجدول السابق يحتوي على العديد من التصنيفات للشراكة لكن يوجد تصنيفات أخرى للشراكة حيث تصنف الشراكة إلى تجارية ،صناعية ،تقنية ، خدماتية ، مالية.

ثانيا:الشراكة الصناعية

نظراً للتعقيد الذي يميز مسار التصنيع و كذا صعوبة مسايرة التكنولوجية الحديثة برز في الفترة الأخيرة هذا النوع المتميز من الشراكة، و الذي يكرس في جانبه التعاون، حيث تعطي الأولوية للاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي لتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية، فيقام مشروع مشترك بين المشروع الدولي (الشركات) و المشروع المحلي، و توزع المسؤوليات بحيث تقتصر مسؤولية المشروع الأجنبي على تقديم التكنولوجيا، و تُكلف المصالح و الشركات المحلية بتوفير التمويل.[4]

فالشراكة الصناعية هي الشراكة التي يقدم فيها واحد أو أكثر من الشركاء خبراتهم لرجال الأعمال، بدلا من استثمار المال .أيضا يمكن أن يكون شراكة بين مؤسسة غير تجارية (مثل جامعة أو كلية) والتنظيم الصناعي (مثل شركة الأدوية) . وسنقوم بشرح المثالين السابقين فيما يلي:5

- الشراكة بين الجامعة والتنظيم الصناعية : شركة الأدوية تدخل شراكة صناعية مع إحدى الجامعات عن طريق توفير الأموال من أجل البحث في بعض الانواع من الدواء .في المقابل فإن الجامعة سوف تجعل نتائج البحوث متاحة للشركة .كلاهما قد وضع الأبحاث التي أجريت على حدة معا من أجل التقدم أكثر . مثال آخر لمثل هذه الشراكة الصناعية تصنيع السيارة سيكون من طرف الشركة والكلية تقدم التقنية .بينما تقدم الشركة الأموال للكلية التي تستثمر في الشراكة من خلال تبادل نتائج البحوث التكنولوجية أو التنمية. إذا، على سبيل المثال، إذا شاركت الكلية في البحث عن كيفية تحسين كفاءة المحرك، البيانات المشتركة بين الشريكين من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف الى استفادة الطرفين على حد سواء .
- الشراكة الصناعية بين الأفراد: قد يقرر شخصين تشكيل شراكة صناعية فيها شخص واحد يوفر رأس المال ، في حين أن الآخر هو يوفر مهارته والوقت واستثماره في الشركة .في كثير من الأحيان كلا الشريكين سوف يعتمد على راتب من الأعمال وتقاسم الأرباح حسب الاتفاق المسبق مع الشريك الذي يوفر راس المال الذي يحصل في كثير من الأحيان على حصة أكبر .

❖ كما تجدر الاشارة الى أن هناك عدة أوجه لاتفاقيات الشراكة في المجال الصناعي أهمها :

1:اتفاقات المقاولة الباطنية :Les accord de sous-traitance

يمثل عقد المقاولة الباطنية إتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعين من فرعهما مثلا)بموجبها يقوم أحد الأطراف بإنتاج سلعة أو توريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول الذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية، كما قد تحتوي الاتفاقية على التزام الطرف الأصلي بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة التي يتم توريدها فيما بعد للطرف الأصلي.[6]

كما يمكن تعريفها على النحو التالي :

"هي تقرير اقتصادي أو كيان يسمى المقاول الرئيسي، يطلب من كيان آخر مستقل، المقاول من الباطن (أو المورد)، للقيام بإنتاج أو تجهيز مادة،مكون، جزء، مجموعة فرعية أو توفر الخدمات الصناعية وفقا للخصائص التي يحددها المقاول الرئيسي[7]."

وتعتبر تجربة "موتورولا"المنتج الرئيسي للسلع الإلكترونية الاستهلاكية مثالا يحتذى به في هذا الميدان، فقد كانت هذه الشركة رائدة و بارزة منذ منتصف السبعينات حتى بداية الثمانينات أين اصطدمت بمنافسة شديدة من طرف شركتي "ماتسوشيتا" و "سوني" وبعض الشركات اليابانية الأخرى، وأخذ منافسوا شركة "موتورولا" في التزايد فيما بعد ليضم كل من شركة "NEL" و "فيوجيستو" من اليابان و "إ ل ،إم،إريسكون" من السويد في صناعة الاتصالات، إضافة إلى "فليبس" الهولندية و"سيمنز" الألمانية.

أمام هذا الوضع إختارت "موتورولا" إستراتيجية هجومية تسعى من خلالها للتواجد القوي في السوق اليبانية ، وتنفيذا لهذه الاستراتجية أبرمت الشركة إتفاقات حقوق التصنيع ومقاولات باطنية مع "توشيبا" خاص بوحدات الذاكرة لتقوم فيما بعد بعملية التجميع والتغليف وتسويق تلك الرقائق تحت إسمها وعلامتها التجارية، وكانت نتائج هذه الاستراتيجية واضحة على شركة "موتورولا" التي توصلت إلى تصاميم أفضل لمنتجاتها وحازت على تواجد أكبر في السوق اليابانية، وعززت اقتصاديات الحجم عندها.[8]

2. إتفاقيات التخصص : (Les accords de spésialisation) :

هذا الشكل يفرض نوعا من تبادل المنتجات دون التدخل في رأس المال كما يجري في إتفاقيات صنع قطع غيار لمؤسسة انتاج السيارات، ويقوم مبدأ التخصص على فرضية أن لكل مؤسسة تخصص محدد في منتج معين، وعن طريق الشراكة يتم تبادل هذه الاختصاصات لصمان سير العملية الانتاجية،وغالبا ما يكون هذا الشكل بين مؤسسة محلية تملك مباني واجهزة للتحويل والانتاج ومؤسسة اجنبية لها مهارات وكفاءات عالية.[9]

3. عقد شراء بالمبادلة (المقابل): L’achat en retour/ bay baek

من خلال هذا العقد يلتزم هذا المصدر بشراء جزء من الإنتاج المصنوع، ومعنى ذلك أن الشريك الذي يمون الشركة بالأجهزة و المواد اللازمة للإنتاج يلتزم مقابل ذلك بشراء المنتوج التام الصنع، وهو ما يسمح بتخصص كل من الشريكين في وظيفة محددة، وغالبا ما تحدث هذه الإتفاقات بين طرف أجنبي يهتم بالتسويق وآخر محلي يقدم مهارات ويهتم بالإنتاج.[10]

يمكننا من خلال ماتقدم أن نؤكد على أهمية الشراكة في الميدان الصناعي،باعتبارها محورا هاما للتنمية الاقتصادية والسيطرة على الأسواق العالمية وجلب تكنولوجيات عالية، ولقد تمكنت العديد من الدول أن تنقل التكنولوجيات المناسبة لها من خلال هذه الاتفاقيات كما هو الشان في اليابان وماليزيا وسنغافورة، إضافة إلى أن العديد من الشركات الوطنية أو المحلية جلبت التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات خاصة في الصناعات الالكترونية و صناعة السيارات .

نستخلص إذا أن نظام المشاركة الصناعية يحقق نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة بصورة اكثر فعالية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل للأجانب، وهذا نظرا لكون المصالح المحلية والوطنية تكون ممثلة في المشروع المشترك بصورة واضحة ومؤثرة،لكن هذا يفترض أن يكون الشريك المحلي على خبرة أو معرفة بالنشاط الاقتصادي الذي يشارك فيه، ويمكنه أن يقدم تسهيلات وخبرات في مجالات الإنتاج والأسواق والتوزيع والعمل والتمويل والائتمان المرتبط بهذا النشاط .[11]

ثالثا: الشراكة الاورومتوسطية

1.مفهوم الشراكة الأورومتوسطية:

ظهر مفهوم الشراكة الأورومتوسطية مع بداية السبعينات اثر ظهور السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حدود البحر الأبيض المتوسط، بحيث يعتبر أول الترتيبات التي عقدت مع هذه المجموعة من الدول، ما تم في أوائل السبعينات ففي عام 1972م وضع الاتحاد الأوروبي أول مفهوم شامل اتجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط، محاولا إيجاد نوع من التوحيد في معاملة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية.

ومنذ سنة 1972م توقيع العديد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية.حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدرا كبيرا من التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وذلك في مجالات التجارة والصناعة والقطاع التمويلي وتقديم إعفاءات جمركية لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات نصف المصنعة وبعض السلع المصنعة خاصة تلك التي منشأها دول المغرب العربي[12]

لقد كانت نتائج جولات الحوار الأوروبي المتوسطي ممثلة في تحديد الأهداف الكبرى لطبيعة الشراكة في الفضاء المتوسطي والتي من بينها:[13]

– بناء منطقة لتحقيق الازدهار و التطوير المشترك.

– تسريع وتيرة عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

– التعليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية.

– تطوير التعاون وترقية التكامل الجهوي.

– زيادة المساعدات التمويلية الأوروبية لتمويل عمليات إقامة شراكة اقتصادية ومالية دائمة.

– إنشاء منطقة تجارية حرة تدعمها مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوروبي وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان في مرحلة مقبلة.

– توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن بحيث يؤدي إلى استحداث إجراءات لتعزيز السلام والتقدم نحو إنشاء منطقة أوروبية متوسطية تتصف بالسلام والاستقرار بدءا من حوار سياسي مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ولهذا البعد السياسي موقع هام من السياسة الأوروبية الجديدة.

2.أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

ان الهدف من هذه الشراكة هو تقديم الدعم من الاتحاد الاوروبي للدول المتوسطية الشريكة التي ترغب في التطور والاندماج في الأسواق العالمية و تعزيز أهداف التوازن الاجتماعي و الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي القوي والسماح لهم لاستيعاب النمو المتوقع من القوى العاملة كبيرة[14].

❖ أهداف الدول المتوسطية :

تسعى دول الضفة الجنوبية و الشرقية من وراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء على الصعيد السياسي من خلال الشراكة في المجال السياسي والأمني ومحاولة تحقيق الاستقرار ، أو على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي وتحقيق مصالح اجتماعية وثقافية من خلال الشراكة في المجالين الاجتماعي والإنساني ، إذن فهي ترغب في:[15]

أ -فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى مما يضمن لها تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

ب - الحصول على المعونات المالية و القروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات.

ج - تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.

د - التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة.

❖ أهداف الاتحاد الأوروبي:

يعد الحفاظ على أمن واستقرار أوروبا (الهاجس الأمني) أول هذه الأهداف حيث أن رغبة الاتحاد الأوروبي في إقامة شراكة مع الدول المتوسطية ورائها أبعاد سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، نظرا لكون عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في هذه الدول بغض النظر عن الأسباب التي من شأنها أن يكون لها تأثير سلبي على بلدان الاتحاد الأوروبي وعامل لا استقرار على المدى القصير والطويل وهذا بفعل الانعكاسات السلبية التي تخلفها ومنها على الخصوص : تزايد موجات الهجرة الغير الشرعية إليها، نمو الحركات التي تتبنى العنف السياسي والإرهاب ، وغيرها من الآثار السلبية التي يمكنها أن تصيب مجتمعات دول الاتحاد الأوروبي .[16]

وباختصار يمكن ان نذكر الاهداف الكبرى للشراكة الاورومتوسطية الاساسية فيما يلي:[17]

- بناء منطقة لتحقيق الازدهار والتطور المشترك.
- تسريع وتيرة عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
- التقليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الاورومتوسطية.
- تطوير التعاون وترقية التكامل الجهوي.
- زيادة المساعدات التمويلية الاوروبية لتمويل عمليات اقامة شراكة دائمة.

3.محاور اتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

وقد تضمن البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة أيام 27 و 28 نوفمبر 1995م موافقة المشاركين في المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة على إقامة مشاركة عامة،ومشاركة أوروبية متوسطية بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز ومنظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإخفاء الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية،وأن هذه المحاور تشكل الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية كما أن برشلونة ستوضح الآلية التي ستؤدي إلى إنشاء منطقة حرة للتبادل الأوروبي المتوسطي.*

رابعا:طرق نقل التكنولوجيا

تشير كلمة نقل من الناحية الإقتصادية الى التغير في اتجاهات الموارد ويفهم من ذلك التنازل عن الاموال أو المديونات وتقديم الخدمات دون مقابل.

لقد عرف الفقه هذه العملية أنها "العملية التي من خلالها يتم ترويج العلم والتكنولوجيا بواسطة النشاط الانساني".

وفي الواقع إن نقل التكنولوجيا يختلف عن نقل المعلومات العلمية العادية من حيث أنه لابد أن يواكب عملية انتاجية فعلية من أي نوع كانت،ومفهوم نقل التكنولوجيا يختلف من مؤلف الى آخر،فهناك من يرى أن النقل التكنولوجي يؤدي الى الحصول على معلومات غنية بالتكنولوجيا في قطاع معين وتكون واردة من الخارج. وهذه السمة تسمح بنشر المعرفة والمعلومات كما أنها تبين صعوبات عملية النقل.[18]

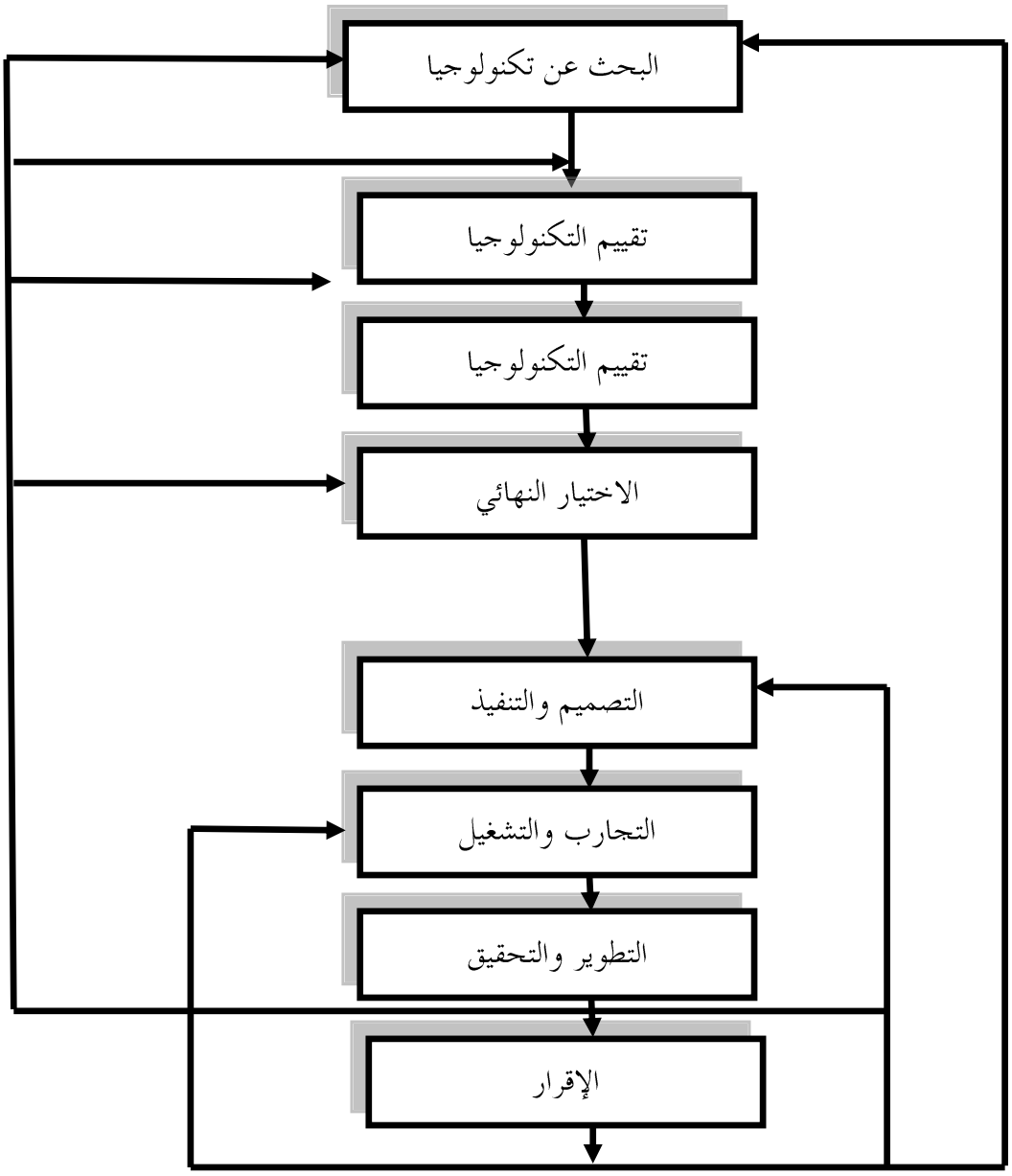
هناك طريقان لنقل التكنولوجيا في ميادين التصميم والتطوير،الانتاج،التسويق،المبيعات والادارة...الخ وهما النقل الافقي والنقل الرأسي ويتضح الفرق بينهما كما يلي[19]:

1.النقل الأفقي للتكنولوجيا:

ويعني الحصول على التكنولوجيا المستخدمة في مختلف مجالات الانتاج والخدمات وتطبيقها بكفاءة في الشركة المستوردة لها.وبعد تحديد التكنولوجيا المطلوبة يتم البحث عن مصادرها وأماكن تواجدها وطرق استخدامها والبدائل المختلفة لها ثم يتم تقييمها،وبعد اختيار الملائم منها يتم حيازتها وتكييفها حسب المطلوب.وبعد الحصول على العينة الاولى من هذه التكنولوجيا يتم فحصها واختبارها لمعرفة مدى صلاحيتها وتحقيقها للغرض المطلوب بالمواصفات المحددة والشكل رقم 02 يوضح ذلك.

ومعضم الشركات المحلية تقوم بعمليات النقل الافقي للتكنولوجيا،ويفضل أن تتجنبه هذه الشركات بقدر الامكان خاصة بعد مرور بضع سنين من انشائها ونمو حجمها،لانه لايحقق النماء الداخلي لها ويؤدي دائمالوجود فجوة وتبعية تكنولوجية.أي أنه أبعد الطرق للوصول الى القمة والمنافسة العالمية،بالرغم من أنه طريق يبدو سهل من الظاهر.

الشكل رقم 01: مراحل النقل الأفقي للتكنولوجيا



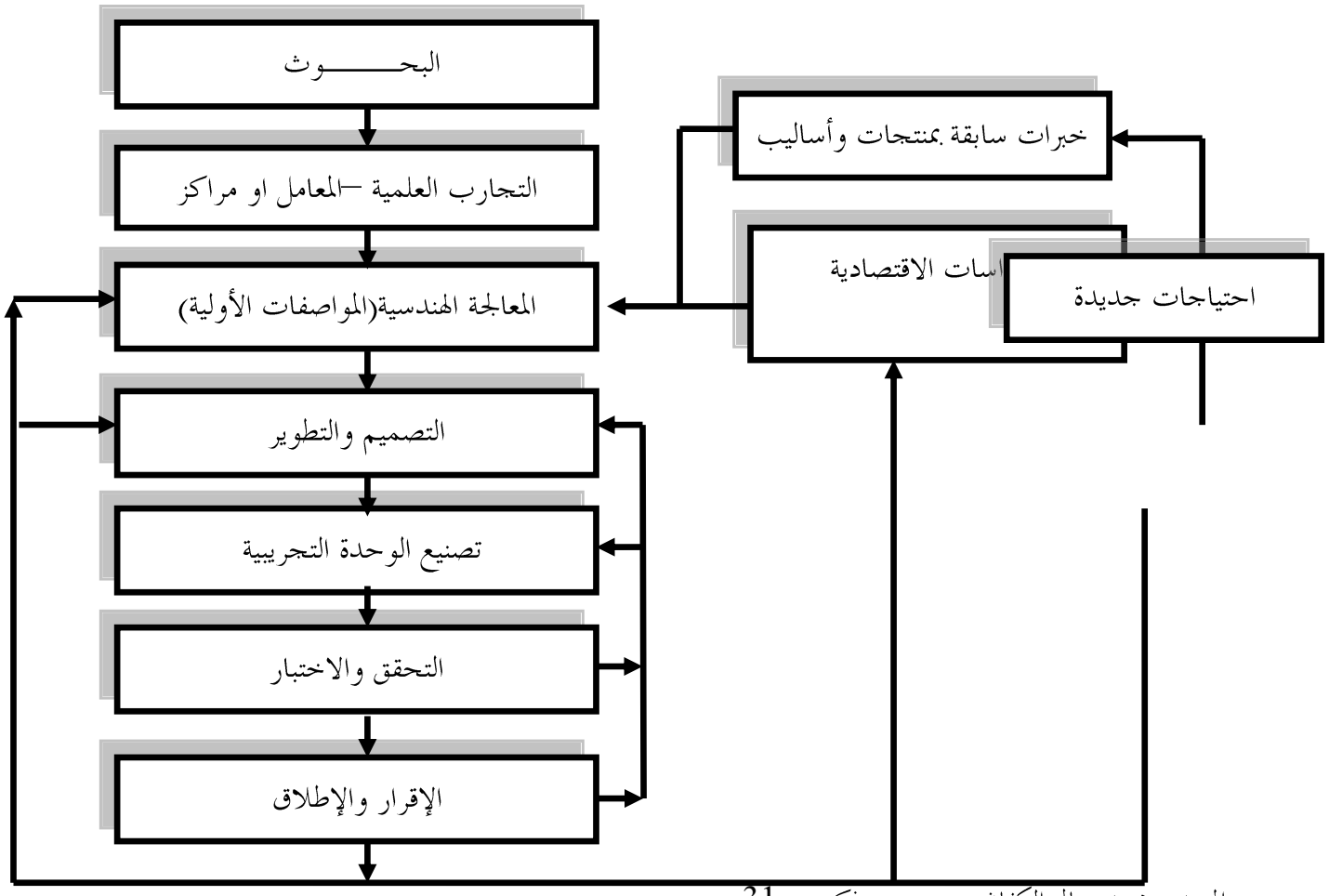
المصدر: محمد جمال الكفافي،مرجع سبق ذكره،ص30

2.النقل الرأسي للتكنولوجيا:

ويعني القدرة على تحويل الاكتشافات العلمية الى منتجات ومعدات وخدمات وأساليب انتاج.ويستلزم ذلك وجود أجهزة علمية،قاعدة صناعية،وقدرة على الربط بين العلم والقاعدة الصناعية.والشكل رقم 03 يوضح مراحل النقل الرأسي للتكنولوجيا.

ويتم ذلك في حالة الاختراعات والاستكشافات او عند الحاجة الى تكنولوجيا جديدة،يتم وضع ذلك في مشروع البحث والتطوير،ويحدد له برنامج زمني للتنفيذ حسب الامكانيات المتوافرة ويتم اجراء الدراسات النظرية والتجارب المعملية وأيضا ما تحتاجه عملية التطوير من متطلبات.وبعد الحصول على النتائج وتحليلها وعندما يثبت ايجابيتها،يتم عمل التصميمات اللازمة وتنفيذ العينة الاولى من هذه التكنولوجيا،ويتم فحصها واختبارها للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة.وغالبا ماتقوم المنظمات المتقدمة بعمليات النقل الرأسي للتكنولوجيا .ويجب التشجيع والتوجيه الدائم من قبل الادارة العليا للمنظمات المحلية بالنقل الرأسي للتكنولوجيا،لتحقيق أسس النماء الداخلي والتقدم خلال فترة زمنية قصيرة على عكس النقل الأفقي للتكنولوجيا،أي أنه أقصر الطرق للوصول الى القمة والقدرة على المنافسة العالمية،بالرغم من أنه طريق يبدو صعب ومكلف من الظاهر فقط.

الشكل رقم 02:مراحل النقل الرأسي للتكنولوجيا



المصدر: محمد جمال الكفافي،مرجع سبق ذكره،ص31

خامسا: علاقة الشراكة بنقل التكنولوجيا

1.نقل التكنولوجيا من خلال المشروع المشترك

ان نقل التكنولوجيا يتم عن طريق النقل الافقي والنقل الرأسي وهما طريقان سبق شرحهما وعبر وسائل عديدة والتي صنفها الباحثون الى أدوات مباشرة وغير المباشرة تتمثل الأخيرة في كل من براءات الاختراع والترخيص، أما المباشرة فتتمثل في الاستثمار الآجنبي المباشر سواء كان المشروع أجنبي بالكامل (وهو مايطلق عليه الشركات الوليدة) أو مشروع مشترك.

ان المشاركة لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا الى الادارة،والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ ومن السمات المميزة للمشروع المشترك مشاركة كافة أطرافه في ادارة النشاط المشترك،والاستغلال المشترك لما يقدمه الاطراف من موارد.وهذه المشاركة سوف تؤدي الى اكتساب الطرف المحلي خبرات ادارية وفنية.

الا أنه في بعض الاحيان تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالسيطرة على المشروع المشترك عن طريق التكنولوجيا.وقد تلعب التكنولوجيا دورها كأداة للسيطرة على المشروع المشترك وذلك بطرق وأساليب متنوعة ومتعددة.فمن ناحية يمكن للشريك الاجنبي أن يقدم التكنولوجيا كحصة في رأس مال الشركة،أو على الاقل كجزء من حصته في رأس المال.وبالتالي يقوم الشريك الأجنبي بالمغالاة في تقدير قيمة التكنولوجيا مما يمكنه من الحصول على أغلبية أسهم الشركة وبالتالي السيطرة عليها دون أن تمثل حصته بالضرورة أغلبية رأس المال الحقيقي للشركة.كما أن دخول التكنولوجيا كحصة في رأس مال المشروع المشترك تعني استمرار الطرف الأجنبي في الحصول على مقابل التكنولوجيا في شكل الأرباح الموزعة طوال حياة المشروع المشترك دون أن يقابل ذلك أي نقل حقيقي للتكنولوجيا.[20]إلا أن مؤيدي المشاريع المشتركة يقدمون عدة مبررات لإقامة مثل هذه المشاريع وأهم هذه المبررات:[21]

- أنه يعزز الثقة بالشركات المحلية ومنتجاتها ويساعد على اكتساب الخبرة والمعرفة التكنولوجية.
- تأمين الاحتياجات المالية للشركات من خلال المستثمرين الذين يتوقعون تحقيق إيرادات جيدة في إطار الارتباط التقاني والتعامل مع الشركات الأجنبية.
- جذب أطر بشرية أكثر مهارة وقدرة على الوفاء بمتطلبات الصناعة.
- والأهم هو السعي للوصول الى الأسواق الأجنبية لأن تدني المستوى النوعي للعلامة التجارية لمنتجات صناعة التقانة العربية قد يكون في الحقيقة المحدد الرئيسي لدخول هذه المنتجات الى الأسواق الأجنبية وللنمو التصديري المستقبلي لها.
- إن المشاركة في إدارة المشروع واستغلاله يساعد البلد المضيف على اكتساب التكنولوجيا والمهارة والخبرة.

إن نقل التكنولوجيا عن طريق المشروعات المشتركة يؤدي إلى اكتساب الخبرة الحقيقة للعناصر الوطنية وسيسهل الى درجة كبيرة عملية نقل التكنولوجيا.إلا أن إقامة مشروع مشترك لا يحل المشكلة جذريا،لأن الجانب المثير للاهتمام في الاستثمارات الأجنبية عربيا يتمثل في انعزال المشاريع عن النشاطات الوطنية في مجالي العلم والتكنولوجيا.فكل مشروع يتم تصوره وتنفيذه من زاوية منفعته النهائية.و لم تبذل جهود حقيقية لتسخير المشروع نفسه كأداة لتطوير كفاءة وطنية في حقلي العلم والتكنولوجيا.لذلك فإن المطلوب هو أن تقوم الدول العربية بإلزام الشركات الأجنبية بتقديم برنامج دقيق ومنظم لتدريب العناصر الوطنية حتى يتم إعدادها وإمدادها بالمعرفة الفنية وكيفية استخدامها كما أنه من أهم واجبات البلدان العربية والنامية في سبيل نقل التكنولوجيا بصورة سليمة هو العمل على خلق قاعدة عريضة متخصصة في مجال البحث العلمي حتى يمكن استيعاب آخر الاختراعات وآخر ما توصلت إليه الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي ويساعد على تحقيق ذلك تكوين مراكز البحوث المتخصصة للأغراض الصناعية.

ولابد للدول النامية من التركيز في عقود المشروعات المشتركة بشكل خاص وفي الاستثمار الأجنبي بشكل عام على هدف اكتساب التمكن التكنولوجي وعدم الاعتماد على فكرة أن الاستثمارات المباشرة تحمل معها بشكل تلقائي التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.[22]

2.أثر الشراكة الأورومتوسطية في نقل التكنولوجيا

إن نقل التكنولوجيا الملائمة من الدول الاوروبية الى الدول العربية يعد أمرا ضروريا ،ويمكن أن يساعدها في تحسين مستواها الاقتصادي لذلك وافقت الدول العربية على المتوسطية على اقامة الشراكة الأوروبية المتوسطية بهدف الاستفادة منها في تسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات الاوروبية اليها.إذ يتوقع من اتفاقية الشراكة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجنبا الى جنب مع الاستثمار

الاجنبي المباشر تراهن الدول العربية المتوسطية على تحسين شروط نقل التكنولوجيا اليها وعلى الرغم من وعود اوروبية متكررة في هذا المجال،فإن المساعدة الفعالة في هذا الشأن لم تحسم بعد بل ارتبطت هي الاخرى بشروط تشريعية واقتصادية ومالية مختلفة.

ولابد لنا هنا من ذكر أهم البنود التي تصمنها اعلان برشلونة والتي تساهم كما يرى المشاركون في تنمية التعاون في مجال العلوم و التكنولوجيا وهي:

- تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للانجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار.
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الاوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا.
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.[23]

ومما تقدم يلاحظ الحديث عن نقل التكنولوجيا والمعارف الصناعية والعلمية في الاتفاقية عامة وغير محددة، وجاءت مع كلمات تشجيع وتحفيز دون تحديد الآليات اللازمة لتسهيل نقل التكنولوجيا،كما لم تتعهد دول الاتحاد بخطة المساعدة في هذا المجال.

– 3. بعض الحلول والمقترحات لمواجهة عوائق نقل التكنولوجيا:

من شأن المقترحات الآتية المساهمة في إيجاد حل لمعضلة نقل التكنولوجيا و توطينها في الدول النامية: [24]

- تخصيص ميزانية لدعم البحث و التطوير واستقطاب المتخصصين من العلماء و الباحثين للعمل على توطين التقنية و تطويرها لتتلاءم مع احتياجات المشاريع.
- إنشاء قاعدة علمية و بنية تحتية تقنية محلية تحدد أنواع التكنولوجيا الممكن نقلها، و ذلك عن طريق تحديث نظام التعليم و رفع مستواه.
- تطوير التعليم و العمل على تحقيق نقلة نوعية في المناهج و طرق التدريس تساهم في إعداد أجيال جديدة من العلماء و الباحثين قادرة على التعامل بكفاءة مع مستجدات العلم و التكنولوجيا.
- إعداد جيل صناعي يحمل مسؤوليات مجتمعاته الصناعية، تشغيلا و إنتاجاً و صيانة و تسويقا و تطويراً بالتدريب و الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية.
- الاستفادة من الكوادر المحلية ذات الكفاءة العالية من لمهندسين و العلماء و الفنيين للسعي لإيجاد التقنيات المناسبة و تكيفها لتصبح أكثر ملاءمة للبيئة المستوردة لها.
- إقامة المؤتمرات و المنتديات العلمية و إجراء البحوث التطبيقية لإزالة العقبات التي تحول دون النقل الأمثل للتقنيات و التطور الصناعي.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو المشترك للاستفادة من أساليب المعرفة التقنية و الإدارية التي يقيمها الشريك الأجنبي و يساعد مستقبلا على اكتساب الخبرة.
- وضع أنظمة وطنية و لوائح تحد من الشروط التعسفية التي تفرضها الدول المتقدمة للحصول على التقنية.
- إيجاد حوافز للحد من هجرة الأدمغة و الكفاءات العلمية و الفنية التي تحمل مؤهلات و خبرات علمية و فنية و تكنولوجية.

خاتمة:

في الختام يمكننا القول أن الشراكة الأورومتوسطية تمثل بالنسبة للدول المتوسطية أكثر من فرصة تمكنها من أن تحضر لدخولها في عولمة الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى تشكل عامل تنمية الاقتصاد ، وبوابة أمامهم للدخول في العالم الجديد الذي لا يؤمن إلاّ بالعولمة وبالتالي تكون نعمة لشركائها . لكن وبهذا القدر يمكن أن تكون الشراكة نقمة بما أنها تفرض على الدول المتوسطية الجنوبية أنماط التنمية لا تتناسب مع ظروفها ، وتفرض عليها سياسات مضادة لمصالحها ، إذن عليها العمل على إعادة وضع الركائز والبنية التحتية للوطن عامة والاقتصاد خاصة وبث الحياة من جديد من خلال إصلاحات شاملة معتمدة فيها على معايير ومقاييس دولية حسب متطلبات الشراكة للتطلع إلى لعب دور فعال على المستويين الإقليمي والعالمي .

إن هذا التحول النوعي والتوجه نحو الشراكة سمح للعديد من البلدان النامية إدخال تغيرات اقتصادية وهيكلية وقانونية وحتى سياسية على مجتمعاتها ، وذلك من خلال برامج تنموية هدفها تشجيع الشراكة الاجنبية ، حيث أعطت نتائج معتبرة في عدة مجالات ومن بينها نقل وتوطين التكنولوجيا حيث يعد مؤشر نقل التكنولوجيا وتوطينها أحد المؤشرات الهامة للتقدم الحضاري لأي دولة، ووضعها في الإطار الصحيح ضمن خطط وسياسات العلوم والتقنية لها،بحيث يتم تحديد تقنية معينة ملائمة لإمكاناتها وظروفها المحلية واحتياجاتها، ومن ثم دعمها ماليا ومعنويا حتى يتم نقلها ، ثم استيعابها ، ثم تطويرها.

الهوامش:

1 –رجب محمد طاجن،**عقود الشراكة**،دار النهضة العربية،القاهرة،2007،ص10

2 –قلش عبد الله،**أثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**،مجلة علوم انسانية،العدد رقم2006،4،ص2.

[3] –عادل محمود الرشيد،**إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص(المفاهيم–النماذج–التطبيقات)**،المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر،2006 ص56.

[4] – زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998 ، ص431.

[5] Iris Phillips-sur le site internet suivant : **http://business-finance.blurtit.com/808105/what-is-the-definition-of-industrial-partnership**,le 20/08/2014

[6] – عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي ، الدار الجامعية ،مصر،2002،ص128.

[7]- Jean-Louis MORCOS, André de CROMBRUGGHE**, Sous-traitance internationale Ou délocalisation?,** ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL,Vienne, 2004,p3

[8] – أحمد سيد مصطفى ،**تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي** ،دار الكتب،القاهرة،2000،ص 69.

[9] –عبد السلام أبو قحف،**التسويق الدولي**،مرجع سبق ذكره،ص128

[10] – معين أمين السيد، معين أمين السيد، **مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها**، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر و الشراكة الأجنبية، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، ماي 1999،ص 8

[11] – زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره،ص 429 .

[12]– سمير محمد عبد العزيز ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2000 ، ص183.

[13]– صالح صالحي ،**التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر العدد 2، 2003، ص 27.

[14] - Rapport FEMISE sur **le partenariat euro-méditerranéen**, Juillet 2002,p01

[15] –عرفان تقي حسن، **الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي**، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس،1998 ، ص16

[16] -OUALALOU Fathallah , **Après Barcelone : le Maghreb est nécessaire**, éditions l'Harmattan, Paris, 1996 , p16.

[17]–صالح صالحي،**مرجع سبق ذكره**،ص27

[*]– للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على–إعلان برشلونة–.

[18] –صالح بن بكر الطيار،**العقود الدولية لنقل التكنولوجيا**،دار بلال،الطبعة الثانية،بيروت،1999،ص47

[19] –محمد جمال الكفافي، **الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية**،الدار الثقافية للنشر،الطبعة الاولى،القاهرة،2007،ص ص 29-31

[20]– جمال العص،**إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي**،رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2007،ص29.

[21]–نفسه،ص30.

[22]– نفسه،ص31.

[23] – نفسه،ص134.

[24] منى بنت راشد الغامدي **رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي**، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2001، ص64.